أما الشاهد الثاني فيقدم المبدأ الذي يمكن أن نقيم عليه أبواب الكلم وهو تجانس الإمكانيات التوليفية. وقد ورد في الفصل الثاني ص 16 عند توضيح خصائص المباشرة العلمية يقول:

«نرى أنّه لا مانع أن نعتبر كلّ حدثان مكوّنا من عدد محدود من العناصر التي تظهر من جديد دائما في توليفات جديدة وينبغي لنا أن نتوصل بالاعتماد على تحليل الحدثان إلى جمع هذه العناصر في أصناف، على أن يحدد كلّ صنف بتجانس إمكانياته التوليفية، وأن نستطيع بناء على [هذا] التبويب المسبق أن نضبط حسابا عاما ومستوعبا لكل التوليفات الممكنة»[1]. ونستفيد من هذا الشاهد أن ضبط أقسام الكلم ينبغي أن نقيمه على مبدإ تجانس ائتلافها بعضها مع بعض وهو ما يرجّح موقف عبد الرحمان أيوب على موقف تمام حسان.

12.5 - عدم كفاية مبدإ تجانس الإمكانيات التوليفية وتجنّب التعريف بالمعنى لإقامة تعاريف جامعة مانعة لأقسام الكلم

إن المبدأين الذين أفدناهما من هيلمسليف - تجنب إقامة الأقسام على أساس المعنى واعتماد إمكانيات التوليف بين وحداتها وتجانسها لتعيين الأقسام - لئن رجحا موقف عبد الرحمان أيوب فإنهما لا يكفيان لحل كل المشاكل الإجرائية. ذلك أن مبدأ ائتلاف الكلم بعضها مع بعض وهو ما يسميه المحدثون خصائص شكلية لا يمكن من صياغة حدود جامعة مانعة لأن الوحدات التي تنتمي إلى قسم الأسماء على سبيل المثال لا تأتلف كلّها مع نفس الوحدات.

ولقد توسّع فاضل الساقي بالاعتماد على منطلقات تمام حسان كثيرا في هذا المبدإ واستدل به «على حيرة النحاة واضطرابهم في إعطاء مفهوم محدد وواضح للاسم»[2].

---

1 المرجع نفسه ص 16.

2 انظر فاضل الساقي: أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفة ص 35.